مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: معاهدة الجزائر مع هامبورغ الألمانية (فبراير 1751) ودور إسبانيا في إلغائها (نوفمبر 1752)
اسم الكاتب: عبدالقادر رابح فكاير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9422
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكمة



المجلد 22، العدد 1
رمضان 1446هـ / مارس 2025م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2339-1996

https//:doi.org/10.36394/jhss/22/1/5

معاهدة الجزائر مع هامبورغ الألمانية (فبراير 1751) ودور إسبانيا في إلغائها (نوفمبر 1752)

عبد القادر رابح فكاير[1]

تاريخ الاستلام: 16-07-2023 تاريخ القبول: 27-08-2023

ملخص البحث:

تتناول هذه الدراسة واقعة عقد معاهدة الجزائر مع هامبورغ الألمانية في بداية عام 1751 وكيفية إلغائها بناء على ضغوطات دولة ثالثة وهي إسبانيا؛ بسبب سوء علاقاتها مع الجزائر. فبعدما تمكنت بعض دول شمال أوربا منها السويد، ومملكة الدنمارك- والنرويج، وكانت قد سبقتهما إنكلترا وهولندا في عقد معاهدات سلام مع الجزائر، سعت دولة هامبورغ من جهتها أن تحذو حذو الدول المذكورة لعقد معاهدة سلام مع الجزائر؛ لكي تحمي مصالحها التجارية في جنوب أوربا والبحر المتوسط، وتضمن تأمين سلامة سفنها خلال إبحارها في هذه المنطقة. وبعد بضع جولات من المفاوضات أجرتها مع الجزائر استمرت لأكثر من عقد، وبوساطة فرنسية، تمكنت هامبورغ من عقد المعاهدة في 2 فبراير 1751، بعدما وافق الهامبورغيون على مطالب حكام الجزائر، حينما اشترطوا عليهم تسليمهم كميات من العتاد الحربي، ومعدات الملاحة والذخيرة. ولما كانت حمولة كميات الذخيرة الحربية في طريقها إلى الجزائر، أثار ذلك غضب إسبانيا التي استغلت كثافة النشاط الاقتصادي لهامبورغ في إسبانيا، فأوقفت جميع تعاملاتها التجارية معها، بل لجأت إلى طرد جميع الرعايا الهامبورغيين الموجودين في إسبانيا. ونظرا لحجم المصالح الكبيرة في إسبانيا اضطرت هامبورغ إلى الخضوع للضغوط الإسبانية ووافقت على إلغاء المعاهدة مع الجزائر والذي تم في شهر نوفمبر1752.

الكلمات الدالة: الجزائر، هامبورغ، معاهدة، إسبانيا، البحر المتوسط.

(1) كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الجيلالي بونعامة (خميس مليانة – الجزائر)
a.fkair@univ-dbkm.dz

مقدمة:

كانت دول شمال أوربا ومنها دولة هامبورغ الألمانية لها مصالح تجارية مع دول أوربا المتوسطية، ولما خشيت من تعرض سفنها إلى المضايقات أو الحجز من قبل بحارة ممالك شمال إفريقيا سعت إلى عقد معاهدات مع الجزائر، فبعدما نجحت السويد (1729)، ومملكة الدنمارك - والنرويج (1746)، في عقد معاهدة مع الجزائر؛ سعت دولة هامبورغ الألمانية هي الأخرى لعقد معاهدة سلام مع الجزائر بغرض حماية مصالحها التجارية في جنوب أوربا والبحر المتوسط. وبناء على هذا التمهيد ترتسم أمامنا الإشكالية التالية "جهود هامبرورغ في عقد معاهدة مع الجزائر والتحديات التي واجهتها من قبل إسبانيا ما أدى إلى إلغائها " وسوف نعالج هذا الإشكال عن طريق الإجابة عن التساؤلات التالية: ما دواعي أو حرص هامبورغ لعقد معاهدة مع الجزائر؟ ما السبل التي سلكتها حتى تمكنت من عقد معاهدة مع الجزائر؟ ما التحديات التي واجهتها هامبورغ من إسبانيا إثر عقد المعاهدة مع الجزائر؟ ما مصير هذه المعاهدة بعد الضغوطات التي مارستها إسبانيا على هامبورغ؟.

أما عن مخطط هذا البحث فأسعى من وراء إنجازه إلى إلقاء نظرة - في البداية - عن بروز هامبورغ كقوة إقليمية في شمال أوربا وامتداد نشاطها التجاري على الخصوص نحو جنوب أوربا ومنطقة البحر المتوسط. ثم نتعرض إلى صور من المواجهات البحرية بين سفن هامبورغ والسفن الجزائرية في السواحل الغربية للمحيط الأطلسي وكذلك البحر المتوسط، وما ترتب عن ذلك من وجود أسرى هامبورغيين في الجزائر وسعي هامبورغ لافتدائهم. بعد ذلك نتطرق إلى الجهود التي بذلتها هامبورغ من أجل التوصل لعقد معاهدة مع الجزائر خلال أكثر من عقد من الزمن، والتي عقدت في عام 1751. وفي الأخير نتحدث عن تدخل إسبانيا لدى هامبورغ وفرض الضغوط عليها حتى أجبرتها على إلغائها في نهاية 1752. لقد اعتمدت في إنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمؤلفات باللغة الألمانية ولغات أجنبية أخرى.

أما عن الدراسات السابقة للموضوع فحسب علمي، هناك دراسة أنجزها الباحث الإلماني ماغنوس راسل (Magnus Russel) عنوانها " The peace between Hamburg and Algiers(Feb . 1751 – Nov.1752) "في الموقع (Arbeitskreis Militärgeschichte e.V.)، بتاريخ 25 أفريل 2016. غير أنه ركز على الظروف التي عقدت فيها المعاهدة، دون أن يذكر مواد المعاهدة، مع الإشارة إلى سبب وقف المعاهدة. ما عدا هذا، هناك ذكر فقط لاسم المعاهدة وتاريخها في مؤلفات أخرى.

1. نبذة عن دولة هامبورغ وامتداد نشاطها البحري إلى جنوب أوربا:

تعد هامبورغ من أهم الدويلات الألمانية التي كانت قائمة قبل أن تتوحد في دولة واحدة في سنة 1871، فكانت المدن الألمانية قبل ذلك منذ العصور الوسطى منضوية تحت رابطة الهانز"Hanse". بدأ تاريخ ما أصبح يطلق عليه لاحقًا الرابطة الهانزية في القرن الثاني عشر، حيث تمت إعادة بناء مدينة لوبيك (Lübeck) في شمال ألمانيا على ساحل بحر البلطيق سنة 1158، من قبل أدولف الثاني (1164 - 1128) (Adolf II) كونت هولشتاين (Holstein)، وكان تصميمها المعماري يشبه المراكز التجارية، فأصبحت لوبيك أول مدينة تجارية في شمال ألمانيا (Lateef & Ali Thabit, 2021,p.5699). وأقامت النخب السياسية في ذلك الوقت شراكة مع هامبورغ في عام 1241م بهدف تبادل الثروة والطعام، في إطار تبادل ثنائي صارم بين المدينتين. وقد تم دمج مدن أخرى في هذا التحالف التجاري على غرار"مجتمع التجار الموسميين في جوتلاند" (Communauté des marchands saisonniers de Gotland) التي كانت عاصمتها فيسبي(Visby)، وهي جزيرة في قلب بحر البلطيق، لتكوين رابطة بين المدن التجارية في شمال أوروبا تسمى "هانسا" (Hansa). هذا المصطلح مشتق من الألمانية القديمة هانسا، ومعناه اتحاد أو كونفدرالية (Cornelius Walford,1881, p.89). ومع مرور السنين انضمت عدة مدن في ألمانية، مثل بريمن (Brêmen)، برونزويك (Brunswick) وروستوك (Rostock) إلى هذا التحالف لتشكيل هيكل تجاري من شأنه أن يفيد الجميع. يمكن إحصاء ما يصل إلى 85 مدينة أصبحت ضمن الرابطة الهانزية، وقد تم تمييزها في مجموعتين مرتبطتين بجغرافيتها: المدن البحرية («Seestädte») والمدن النائية («Binnenlandstädte»). وقد انضمت بعض المدن في وقت متأخر إلى الرابطة، بينما انسحبت مدن أخرى وفقًا لمصالحها الخاصة . (Gaspard Roux, 1844, p.58)

بلغت الرابطة الهانزية أوج قوتها وازدهارها في نهاية القرن الثالث عشر إلى نهاية القرن الخامس عشر. وعاشت مرحلة ازدهار ثانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر. إلا أن نجمها بدأ في الأفول عندما بدأت تفقد مكانتها وامتيازاتها بناء على مجموعة من العوامل التي أدت إلى اضمحلالها وتراجعها ثم تفككها. (معتز إنجيلا، 2020).

تقع هامبورغ على مصبيْ نهريْ ألستر(Alster) وألبا (Elbe)، ويربطها ببحر الشمال الواقع على بعد نحو مائة كيلومتر، ويعد ميناء هذه المدينة بوابة بحرية مهمة نحو بحر الشمال، ومن ثم إلى مختلف المناطق ومنها على الخصوص نحو المحيط الأطلسي وإلى البحر المتوسط.

ومن العوامل التي دفعت هامبورغ إلى مد نشاط سفنها إلى البحر المتوسط هو أن العصر الذهبي للرابطة الهانزية قد ولى منذ مدة طويلة بعد ظهور قوى جديدة في بحر البلطيق مثل الهولنديين والسويديين والدنماركيين والروس. وقد أغلقت العديد من الأسواق التقليدية أمام سكان هامبورغ. ففي عام 1598، أغلقت الملكة إليزابيث ملكة إنجلترا مكتب ستالهوف (Stalhof)، وهو مكتب الرابطة الهانزية في لندن، عندما زادت الخلافات حول صادرات القماش في نهاية القرن السادس عشر، وكانت إنجلترا في حالة حرب مع الإمبراطور الألماني (الإمبراطورية الرومانية المقدسة).وفي 13 جانفي 1598، أصدرت الملكة إليزابيث مرسومًا بطرد التجار الهانزيين من إنجلترا، اعتبارًا من 24 يناير، وألغت تجارتهم، وأوقفت امتيازات وصادرت المكتب المذكور. (Ambert d'Hanens, 1984, p.195)بعد ذلك بوقت قصير، منع الملك الدنماركي كريستيان الرابع (Christian IV) سكان البلدة الهانزية من السفر إلى آيسلندا، وفي عام 1615 تم أيضًا إلغاء الامتيازات التجارية في ميناء بيرغن (Bergen) النرويجي المهم. لم يكن أمام ملاحي المدينة خيار سوى البحث عن طرق جديدة. وهذا ما دفعهم إلى التوجه نحو البحر الأبيض المتوسط.. (Eigel Weise, 2009)

وقد أسهمت حرب الثلاثين عاما في ذلك التراجع، التي جرت وقائعها ما بين 1618 - 1648 على أراض ألمانية، والتي تدخلت فيها معظم القوى الأوربية الموجودة. وكان سبب اندلاع الحرب أساسا هو الصراع الديني بين الكاثوليك والبروتستانت. وقد سببت تلك الحرب معاناة كبيرة للمدن الألمانية وأوقفت تجارة بحر البلطيق، مما أدى إلى أفول الرابطة، التي عقدت آخر اجتماع لأعضائها في عام 1669. .(Eigel Weise, 2009)

ومن أجل العناية بالسفن التجارية وحمايتها خلال إبحارها؛ شكلت هامبورغ قافلة في عام 1662، والتي قامت ببناء وصيانة سفن القوافل الخاصة، أي سفن الحراسة المسلحة للأساطيل التجارية. وفي عام 1668، تم الانتهاء من الفرقاطتين الثلاثية الصواري "ليوبولدوس بريموس" (Leopoldus Primus) و"وابن فون هامبورغ" (Wapen von Hamburg)، كل واحدة مجهزة بـ 54 مدفعا. وبحلول عام 1740، أنجزت خمس سفن أخرى من هذا النوع. وقد رافقت ما مجموعه 118 قافلة هامبورغ من 20 إلى 50 سفينة تجارية لكل منها. في ذلك الوقت، كانت هامبورغ المدينة الساحلية الألمانية ذات النشاط التي توجهت إلى مناطق عديدة. فقد ذهبت القوا ل إلى إنجلترا وأوروبا الغربية وإسبانيا وغرينلاند (Groenland) وأرخانجيلسك (Arkhangelsk)(أنظرالتعليق رقم1). لم يتم تسجيل العديد من الهجمات على قباطنة قوافل هامبورغ، وربما كانت هذه علامة على فعاليتها. (Von Ortwin Pelc, S.D.)

شهد النشاط البحري الهامبورغي إلى جنوب أوربا انتعاشا خلال حرب الوراثة النمساوية (1740 - 1748). فبعد عام 1741، عندما بدأت حرب الخلافة النمساوية (1740 - 1748) تلوح في الأفق بين القوى الأوربية (انظرالتعليق رقم2)، بدأ مالكو السفن في هامبورغ في تلقي الطلبات من التجار الدوليين لنقل بضائعهم جنوبًا. فكانت الحاجة إلى قوة محايدة للقيام بالشحن في جميع أنحاء أوروبا التي تزايدت بشكل ملحوظ. بغض النظر عن مدى خطورة البحارة الجزائريين والمغاربيين الآخرين، فقد كانوا دائمًا غير مؤذيين مقارنة بأساطيل قرصنة قوى أوروبا الغربية. وكانت النتيجة أن حدثت طفرة في الملاحة البحرية لهامبورغ في البحر المتوسط وتراجع منافستها الرئيسية جمهورية هولندا. (Ressel, 2016.)

2. نماذج عن المواجهات البحرية بين السفن الجزائرية والهامبورغية:

كانت للجزائر علاقات مع بعض الدويلات الألمانية، منها تلك التي كانت تدفع ضريبة سنوية للجزائر مقابل حماية سفنها في البحر الأبيض المتوسط؛ ومنها ما كانت لها ممثلين دائمين في الجزائر، مثل هانوفر(Hanovre)، ومنها التي عرضت مبالغ مالية كبيرة من أجل الحصول على جوازات سفر.(De Grammont,1887,p.339) مثل بروسيا، التي انضمت سنة 1814 إلى الحلف السباعي، ومن الدول المكونة له نذكر هولندا، الدانمارك، إسبانيا، إيطاليا، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، التي شنت كلها مجتمعة حربا بحرية على الجزائر. ومنها التي عقدت معها معاهدة مثل هامبورغ خلال سنة 1751 (قاسم، 1985، ص.93.)

وقعت مئات المواجهات العنيفة في البحر بين بحارة كل من هامبورغ والجزائر في العصر الحديث، وقد تم أسر ما يصل إلى 4000 - 5000 بحار من سفن هامبورغ على أرض شمال إفريقيا في أوائل العصر الحديث (Ressel, The peace). في أواخر عام 1746 أرسلت هامبورغ سفينة حربية لحماية سفنها التجارية في البحر الأبيض المتوسط. كان الأمل المستثمر في هذه الجولة عظيماً لكنها انتهت بخيبة أمل شديدة. ففي بداية عام 1747، تلقى الهامبرغريون أخبارًا عن فشل قافلتهم، حيث استولى الجزائريون على 14 سفينة تجارية كانت تحت علم هامبورغ بينما لم تتمكن السفينة الحربية من مساعدتهم (Baasch, 1896, p. 76).

وتشير بعض الإحصائيات أنه نتيجة للمواجهات البحرية بين السفن الجزائرية والسفن الهامبورغية خلال الفترة ما بين عامي 1719 و 1747، تمكن البحارة الجزائريون من الاستيلاء على 50 سفينة من هامبورغ وحدها وأسروا 633 رجلاً. وفي تلك السنوات لوحدها، دفعت هامبورغ 1.8 مليون مارك بانكو(Mark banco)، العملة الشائعة في المدينة في ذلك الوقت.(Eigel Weise, 2009) وقد شهدت هامبروغ في عام 1747 أكبر

الخسائر منذ عشرينيات القرن السادس عشر(Ressel, 2016.). وفيما يلي نعرض بعض النماذج من المواجهات التي كانت تتم في كثير من الأحيان عند السواحل الغربية لأوربا المطلة على المحيط الأطلسي.

لقد كان تجار هامبورغ في بعض الأحيان يستعملون سفنا لدول مجاورة لبلادهم منها الدانمارك، ويتم رفع راية هامبورغ عليها، وقد حدث في سنة 1724 أن أبحرت سفينة اسمها هوفنونغ (Hoffnung) كان طاقمها أغلبهم رعايا دانماركيون: ثلاثة أتوا من أمروم (Amrum)(أنظر التعليق رقم3)، من بينهم هارك أولوفس (Hark Olufs)(أنظر التعليق رقم 4). واحد من جزيرة فوهر (Fohr) المجاورة، وثلاثة من إلبه (Elbe). كانت السفينة تبحر من مدينة نانت (Nantes) الفرنسية إلى هامبورغ لتفريغ حمولتها. على الرغم من أن هذه المياه كانت تعتبر آمنة، إلا أنه تم الاستيلاء على السفينة المذكورة من قبل بحار جزائري بالقرب من جزر سيلي (Scilly) قبالة ساحل كورنويل (Cornwall) في جنوب غرب إنجلترا. وتم اقتيادها إلى مدينة الجزائر. (Rheinheimer,2003, 209). وقد تم بيع أولوفس في سوق العبيد في الجزائر مقابل 1000 مارك لوبيك؛ ثم أعيد بيعه لشخص آخر، بربح 100 مارك. ثم اشتراه الوكيل التجاري بوكمية لباي قسنطينة، فأصبح أولوفس عبدا لدى الباي قليان حسين باي، ثم أصبح أمينًا لخزينته بين عامي ما بين (1728 - 1732)، ثم قائدا لحرس الباي، بعدها أصبح رئيسا للفرسان المحليين. شارك في الحرب الجزائرية التونسية سنة 1735، بعد ذلك أطلق سراحه، ولم يعد إلى بلاده إلا بعد اثني عشر عامًا قضاها في الجزائر. (Martin Rheinheimer,2003, 209)

وفي بداية أفريل من عام 1725 استولى البحارة الجزائريون على سفينة القبطان هاسنبرغ (capitaine Hasenberg) التي كانت قد غادرت هامبورغ، وكان على متنها العديد من الأشخاص من بينهم كوهن يوهان ميخائيل(Johann Michael Kühns)،البالغ من العمر 25 عامًا، كان الهامبرغيون ذاهبون إلى قادش (Cadix) في جنوب إسبانيا. ولكن قبالة رأس ساو فيسينتي (cabo de São Vicente)، في الطرف الجنوبي الغربي للبرتغال، توقفت رحلتهم بشكل مفاجئ. عندما تعرضوا لهجوم سفينة كبيرة كانت ترفع علم الجزائر، وقد أسفرت هذه المواجهة عن مقتل العديد من أفراد الطاقم وإلقاء الجثث في البحر. (Hauke Friederich, 2013, 58).

وتحدث يوهان ميخائيل كوهن في كتابه الذي نشره في مدينة غوتة (Gotha) بألمانيا سنة 1741 هذا عنوانه المختصر"وصف الحياة الغريبة والسفر"(Merkwürdige Lebens und Reisebeschreibung -): عن قضية افتدائه مع ثمانية أشخاص هامبورغيين ورحلة عودته إلى بلاده فيقول » في غضون 8 أيام، قام القنصل (الهولندي) بافتداء 8 أسرى آخرين من هامبورغ، وقد دفع في مقابل كل شخص واحد 1500 ثالر (Thaler)؛ كان

هنـاك أيضًـا شـخص قضـى بالفعـل سـتة وثلاثيـن عامًـا فـي العبوديـة هنـا وكان عليـه أن يـرى وطنـه مـرة أخـرى وهـو فـي شـيخوخته. ورأى القنصـل أيضًـا أن الـداي تلقـى نصيبـا مـن النقـود المناسـبة لافتدائـه، وتلقيـت فـي المقابـل مذكـرة فـراي (Frey - Zettel)، والتـي تحمينـي مـن أي عبوديـة أخـرى فـي رحلتـي إلـى المنـزل، لقـد أمضينـا 27 يومًـا مـع القنصـل. أخيـرًا، وصلـت سـفينة تارتـان (Tartane) فرنسـية إلـى هنـا، وصعدنـا علـى متنهـا. وفـي 12 جويليـة 1739، أبحرنـا مـن مدينـة الجزائـر، والتـي وطأتهـا قدمـي لأول مـرة فـي 27 أبريـل 1725؛ كان وقـت العبوديـة مـن 25 فبرايـر 1725، حصلـت علـى حريتـي، بعـد 14عامًـا، وشـهرين، و 17 يومًـا « (Johann Kuhns, 1741, p.392)

وفـي عـام 1727 ظهـر البحـارة الجزائريـون فـي منطقـة ريـد غراونـدز (Roten Gruenden) أمـام مصـب نهر فيسـير (Weser) إلـى الغـرب مـن هامبـورغ. واسـتولوا علـى غاليوطـة(Galliot) التـي كان يقودهـا القبطـان ميلشـيرت سـتينجراف (Melchert Steengrafe)وأخـذوه هـو ورجالـه السـتة إلـى سـوق العبيـد فـي الجزائـر (Johann Hermann Duntze, 1851, p365). وعندمـا انتشـر الخبـر فـي بريمـن، احتشـد النـاس أمـام مبنـى البلديـة. كانـت هنـاك إثـارة فـي القاعـة الكبيـرة أيضًـا مـاذا يجـب أن يفعـل المـرء؟ لـم تكـن هنـاك خبـرة علـى الإطلاق فـي هـذا المجـال القرصانـي. بالتأكيـد، تـم التعامـل مـع القراصنـة مـن دونكيـرك عـدة مـرات وعرفـوا كيفيـة التعامـل معهـم بطريقـة دبلوماسـية. ونـادرا مـا أبحـر ربـان بريمـن فـي البحـر الأبيـض المتوسـط (Arnold Rehm, 1965, p.12)

وأورد الباحـث الألمانـي راسـل فـي كتابـه (Zwischen Sklavenkassen und Türkenpässen…) أحـد نشـاطات البحـارة الجزائرييـن فـي سـواحل المحيـط الأطلسـي حيـث تمكنـوا مـن الاسـتيلاء علـى سـفينة تابعـة لهيلغولانـد خلال سـنة 1730 كانـت قـد توقفـت علـى الأرجـح فـي هامبـروغ وقيـام صنـدوق العبيـد بهامبـورغ بافتدائهـم فقـال: »... بعـد نجـاح صيـد الحيتـان (baleine) فـي غرينلانـد (Groenland)، ذهبـت إحـدى الغليوطتيـن التابعتيـن لهيليغولانـد - علـى الأرجـح أنهـا توقفـت فـي هامبـورغ - إلـى بلبـاو(Bilbao) فـي شـمال إسـبانيا لبيـع زيـت الحيتـان هنـاك. خلال الرحلـة، تـم الاسـتيلاء علـى السـفينة من قبـل البحـارة الجزائريين فـي عـام 1730 وتـم نقـل الطاقـم بأكملـه إلـى الجزائـر الذيـن كانـوا تحـت قيـادة القبطـان بيتـر لوهـرس(Peter Luhrs).كان صنـدوق العبيـد فـي هامبـورغ يعمـل بشـكل جيـد كالمعتـاد وقـدم المـال لفديـة الطاقـم. ومـع ذلـك، كانـت مفاجـأة لـدى هيليجولانـد بعـض الشـيء،عندما علمـت أن عبيـد هامبـورغ، علـى عكـس إخوانهـم فـي كوبنهاغـن، قدمـوا المسـاعدة ودفعـوا فقـط مبلـغ 500 (Rd. Zahlte) لـكل بحـار«.(Magnus Russel, 2012, p.565.)

ومـن أجـل افتـداء الأسـرى، أنشـأ سـكان هامبـورغ منـذ عـام 1622 «Casse der Werke von Achten» ، ((صنـدوق قطـع الثمانية)(أنظرالتعليـق رقـم 5). خـاص بالربـان ورجـال

الدفة (timonier)، وهو نوع من التأمين يدفع فيه البحارة مساهماتهم بحيث تكون الأموال مخصصة لافتداء الأسرى .(Eigel Weise, 2009).

وفي وقت مبكر من عام 1624، أنشأت هامبورغ "صندوق العبيد" (Sklavenkasse). لجمع الأموال، والذي كان يهدف إلى تمكين البحارة من شراء حريتهم بشكل أساسي من مساهماتهم، والتي يمكن من خلالها شراء العبيد مجانًا. وكانت إدارة النقود والفدية بيد الأب العبد كلاس جيركنز (Klas Gerkens)، قائد الدفة الذي تم افتداؤه من الجزائر، والذي تولى هذا المنصب في عام 1748. ويذكر أنه ابن لرجل بحار مات في الأسر بالجزائر(Ernstpeter Ruhe, 2008, 160.) .

إلى جانب ذلك كان يتم جمع أموال الفدية في كنائس هامبورغ. التي تحتوي على حاويات تجميع وبجانبها شخصيات منحوتة مكبلة بالسلاسل، وفي وضع متواضع لمناشدة رواد الكنيسة على التبرع. تم حفظ مجموعة كاملة من هذه الشخصيات في متحف هامبورغ. وكانت أسعار الفدية تختلف حسب مكانة ومركز الشخص، حيث وضع البحارة في البحر الأبيض المتوسط تعريفة محددة لمطالب الفدية. فكانوا يطلبون ما يعادل 1000 Reichstaler لربان، و 700 Reichstaler لرجل دفة (timonier) أو نجار و 60 Reichstaler للبَحّارْ. (Eigel Weise, 2009)

ونظرا لعدم وجود قنصل لهامبورغ في الجزائر، كان يتم افتداء الأسرى الألمان عموما والهامبروغيين على الخصوص في كثير من الأحيان من خلال وساطة القناصل الأوربيين المقيمين في الجزائر. فحوالي 1684 و 1685 أبلغ المقيم الهولندي في هامبورغ المدعو كويستن (Kuysten)، المجلس بأن هناك سلامًا بين هولندا والجزائر، وأنه يمكن إطلاق سراح أسرى مدينة لوبيك وهامبورغ بنفس سعر أسرى الهولنديين. حتى القرن الثامن عشر، كان القنصل الهولندي في كثير من الأحيان ما يقوم بافتداء الأسرى الهامبورغيين، كما قام القنصل الإنكليزي بالعملية أيضًا. وفي عام 1753 قام القنصل الهولندي في الجزائر بافتداء جميع العبيد من هامبورغ؛ وفي نفس العام أوصى القنصل السويدي في الجزائر للقيام بهذه الأعمال. أما بلويارت (Jean Jacques Ployart) القنصل الدانماركي في الجزائر تولى افتداء العديد من الأسرى خلال سنة 1759. (Ernest Baasch, 1897, p. 236).

3. مساعي هامبورغ لعقد معاهدة مع الجزائر:

تطلعت هامبورغ منذ سنة 1729 للتوصل إلى عقد معاهدة مع دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر، وهو تاريخ عقد السويد معاهدة مع الجزائر، إذ أصبحت ترى أن الحفاظ على حركة سفنها نحو جنوب أوروبا التي تعثرت إما من قبل بحارة شمال إفريقيا، أو بسبب

الحروب الأوروبية. بقيت العقبة الوحيدة أمام ملاحة سفنها باتجاه جنوب أوروبا والبحر المتوسط هم بحارة دول شمال إفريقيا. إذا أمكن التوصل إلى معاهدة سلام معهم أيضًا، فمن المتوقع حدوث ازدهار مشرق لحركة سفن هامبورغ، فأصبح هذا برنامج كبار السياسيين في المدينة. (Ressel, 2016.). وقد حرصت هامبورغ لعقد معاهدة عبر التفاوض مع الجزائر عبر وسطاء، استمرت هذه المساعي ما بين 1741 - 1751.

3 - 1 - التفاوض عبر جون فورد 1741 - 1744:

حاولت هامبورغ بعد عام 1741 التوصل إلى اتفاق مع الجزائر. وقد دامت هذه المحاولة بين عامي

1741 و 1744، حيث تم تكليف كبير وكلاء الفدية في هامبورغ، جون فورد (John Ford)(أنظر التعليق رقم 6)، للقيام بوساطة لهذه المهمة، والذي كان لفترة من الوقت نائبا للقنصل الإنجليزي في وهران. ولكنه لم يحصل على الاعتماد اللازم ولا على أي أموال لإجراء مفاوضاته، وهذا لم يساعده للحصول على أي فرصة للنجاح. تم اختلاس جميع الأموال التي حاولت مدينة هامبورغ إرسالها إليه من قبل عضو مجلس الشيوخ الذي أثرى نفسه(Ressel, 2016.) .غير أن هناك من ذكر أن فورد قد طالب أموالا كثيرة »عندما نشر Höckel رسالة من Ford في يونيو 1744، تم الرد على الأول: لقد اشتكوا من أنه يسبب الكثير من المتاعب ويطلب الآن مبلغًا أكبر بكثير من ذي قبل، يمكنه فعل الشيء مقابل المال الممنوح «.(Ernest Baasch, 1897, p . 6) وهكذا فشلت مفاوضات هامبورغ، في نفس السنوات التي أجرت فيها الدنمارك والنرويج مفاوضاتها بجدية. فقد حصلت الدنمارك والنرويج على السلام في نهاية عام 1746(أنظرالتعليق رقم 7) وأصبح أسطولها التجاري من الآن بعد ذلك حراً في الدخول إلى البحر الأبيض المتوسط.

ولهذا اضطر تجار هامبورغ إلى استعمال مدينة ألتونا (Altona)(أنظرالتعليق رقم 8) كمنطلق لنشاطهم التجاري والتي كانت تحت الحكم الدانماركي. فقد أقدم تجار هامبورغ أنه من الآن فصاعدًا، سيتم تزويد السفن من ألتونا، على بعد كيلومترين وتحت الحكم الدنماركي، في المستقبل (جوازات سفر) جزائرية بسعر 50 رايخستال (Reichsthalers) فقط للقطعة الواحدة. كان الشرط الوحيد هو نقل محل الإقامة، يمكن لأي مالك سفينة في هامبورغ القيام به بسهولة. وهكذا واجهت هامبورغ ظاهرة هجرة جماعية لأصحاب السفن إلى ألتونا، المدينة التي كانت ولا تزال تعتبر منافسة اقتصادية. (Ressel, 2016.) .

إلى جانب ذلك تأثرت هامبورغ كثيرا لعدم تضمينها ضمن معاهدة الجزائر مع النمسا 1748 لرفض الداي، وقد بدأت هذه القضية في عام 1747 عندما توصلت النمسا إلى عقد معاهدة تجارية مع الإمبراطورية العثمانية في عام 1747. وفي هذه المعاهدة، تمت

الإشارة صراحة إلى دول شمال إفريقيا، وبالتالي حصل التجار وأصحاب السفن النمساويون على الحرية الكاملة في البحر الأبيض المتوسط. وقد استفادت من ذلك الاتفاق مدينتا ليفورنو(Livourno) وتريست (Trieste). وكان آل هامبورغ يأملون أن يتم تضمينهم أيضًا؛ ومن ثم الحصول صفقات مربحة للغاية في بلاد المشرق(levantins). لكن النتيجة كانت مخيبة للآمال، فقد تم ذكر المدن الهانزية (hanséatiques)في شمال الإمبراطورية بعبارات عامة بحيث لم تكن ذات قيمة حقيقية للهامبورغ. وعندما واصل الإمبراطور مفاوضاته في الجزائر العاصمة عام 1748، طلب آل هامبرغر إدراجهم رسميًا في المعاهدة التي توصلوا إلى عقدها مع الجزائر، لكن الداي رفض قبول أي إدراج لمدينة إلبه (Elbe) في المعاهدة مع النمسا، مشيرًا إلى أن المدينة مستقلة تمامًا عن فيينا. لم يتمكن الإمبراطور من ضم هامبورغ إلى هذه المعاهدة. تأثرت هامبورغ بشكل خطير عندما نجح الإمبراطور في خريف عام 1748 في التوصل إلى سلام مع الجزائر، ورأت المدينة نفسها مهجورة عندما لم يتم قبول المدن الهانزية ضمن المعاهدة المذكورة (Ernest Baasch, 1897, p.11).

3 - 2 - التفاوض عبر فرنسا (جاكوب كوفيرتس 1748 - 1750):

تقرب الهمبرغيون من فرنسا، وكان من المعروف في هامبورغ أن أي محاولة للحصول على مساعدة من إنجلترا أو الدنمارك - النرويج أو السويد أو الجمهورية الهولندية كان مصيرها الفشل لأن هؤلاء جميعًا اعتبروا الهامبورغيين منافسين لهم. لم يكن هذا هو الحال مع فرنسا التي لم يكن لديها عمليًا أي نشاط تجاري نحو شمال أوروبا، ومع ذلك قامت بتصدير كميات هائلة من السلع عالية القيمة مثل النبيذ أو البضائع من مستعمراتها إلى ألمانيا عبر هامبورغ. كانت أعمال التصدير الفرنسية القوية هذه عمليا في أيدي هامبورغيين الذين كان لديهم وكلاء في بوردو والموانئ الفرنسية الأخرى يشرفون على العملية التجارية بأكملها منذ اللحظة التي يتم فيها شراء المنتج من التاجر المحلي. وهكذا اعتبر سكان هامبورغ أنفسهم في تحالف قوي وتربطهم مصالح مشتركة مع فرنسا. إلى جانب ذلك كان لفرنسا علاقات مع الجزائر ووجود قنصلي بها. (Pierrick Pourchasse,2015, p.27)

وبناء على هذه الاعتبارات رغب الهامبورغيون أن يحصلوا على وسيط من فرنسا للتفاوض مع الجزائر. ولهذا، ففي مايو 1748، اقترب مجلس الشيوخ من المقيم الفرنسي في هامبورغ الكونت موريباس (Maurepas)(انظر التعليق رقم 9)، والذي قام بدوره بالاتصال بالحكومة الفرنسية التي قررت لصالح المدينة بعد بضعة أشهر.دارت بعض المناقشات داخل وزارة الخارجية، وفي النهاية وافقت على تقديم الدعم لهامبورغ في شأن المفاوضات مع الجزائر. (Ressel, 2016.). وقد تم اختيار تاجر من هامبورغ يعيش في مرسيليا اسمه جاكوب غوفيرتس (Jacob Goverts)(انظر التعليق رقم 10) ليكون كبير المفاوضين نيابة عن المدينة. وقد نصح مارياس (Ernest Baasch, 1897, p.12)

في رسالة إلى لاغو(Lagau) في 16 فبراير غوفيرتس بالذهاب إلى باريس للحصول على الجنسية الفرنسية هناك؛ ثم يذهب بعد ذلك إلى الجزائر بمزيد من اليقين.(Eugène Plantet, 1889, t.2, p. 297). وقد حصل على جواز سفر فرنسي، فأصبح رسميًا من الرعايا الفرنسيين، كما حصل على خطاب توصية من الحكومة الفرنسية إلى قنصلها في الجزائر بونوا لو مير(Benoît Lemaire) (Ernest Baasch, 1897, p.12). وفي مايو 1749 سافر من مرسيليا إلى الجزائر. وأصدرت الحكومة الفرنسية تعليمات إلى قنصلها في الجزائر لومير لتقديم دعمه الكامل لبعثة غوفرتس، وتمكن أيضًا من الإقامة في منزله. مكث غوفيرتس بضعة أشهر قبل أن يبدأ مفاوضاته. وسرعان ما اقترب أيضًا من جون فورد، وكيل الفدية القديم في هامبورغ، والذي أصبح حليفًا لا غنى عنه في سعي غوفيرتس من أجل السلام. (Ressel, 2016.) .

تلقى غوفيرتس التعليمات من مجلس الشيوخ هامبورغ، التي أذنت له إمكانية استخدام مبالغ كبيرة لتشجيع الشخصيات المحلية والدبلوماسيين. وتناول البند الثامن من التعليمات المبلغ الذي كانت هامبورغ على استعداد لدفعه للجزائر العاصمة عند إبرام السلام، وهو 30.000 تالر بانكو (Ernest Baasch, 1897, p.13 - 14). (Thaler Banco). وفي نهاية ديسمبر 1749 أفاد غورفيتس أنه بدأ التفاوض، وكان له أمل في تقدمها، وكان الناس في هامبورغ دائمًا يأملون أن يتمكنوا من شراء السلام بالمال، سواء كان ذلك دفعة واحدة، أو لمدة عام. وبعد بضعة أشهر من المفاوضات أبان غوفيرتس أن الجزائريين، كانوا بحاجة إلى أدوات الحرب وسفن من جميع الأنواع. (Ernest Baasch, 1897, p.14). وقد أثار هذا الطلب مناقشات ساخنة بين المسؤولين في هامبورغ. كما أن الأمر قد يُنظر إليه على أنه استفزاز، لا سيما من قبل الدول الأوربية التي كانت في حالة حرب مع الجزائر وهما إسبانيا والبرتغال

لم يعد تسليم مثل هذه المواد إلى الجزائر من أوروبا أمرًا غير معتاد. فقبل بضع سنوات فقط وافقت الدنمارك على دفع هذا النوع من البضائع وفقًا لمعاهدة سنة 1746. كما كانت إنكلترا قد زودت الجزائر أحيانًا بالمواد الحربية من بنادق وقنابل، أُعِدّتْ لداي الجزائر ليتم شحنها على متن السفينة "رويال بيت" (Royal Pitt) الراسية في وولويتش (Woolwich)(أنظر التعليق رقم 11)، وقد ورد ذلك في "تقويم أوراق وزارة الداخلية في عهد جورج الثالث" وذلك يوم 8 فبراير 1762. (Roberts & Redington .III, 1878, p.243)

وبعد عامين من المفاوضات الصعبة، تم إبرام معاهدة السلام في الجزائر في 22 فبراير 1751. وكان القادة في هامبورغ متحمسين عندما سمعوا بالخبر. كما صادق مجلس الشيوخ على الاقتراح في 5 أفريل وحث على تنفيذه بسرعة. ووقع الداي بدوره العقد

في أوت، وفي نفس الفترة، صدر مرسوم بشأن شكل جواز مرور الجزائر البحري الذي سيُمنح لسفن هامبورغ. وعاد غوفيرتس إلى هامبورغ في أكتوبر.علما أن أصل المنشور كتب باللغتين العربية والفرنسية.(Gaedechens, 1854,p.46)، وتم التصديق على اتفاقية السلام ونشرها في أواخر صيف 1751.

وفي 30 جويلية 1751 صدر في هامبورغ إخطار بشأن معاهدة السلام التي تم التوصل إليها بين حكومة الجزائر ومدينة هامبورغ ومما ورد فيه: »تبعا لذلك، بين حكومة الجزائر ومدينة هامبورغ، تحت 22 فبراير أ. ج. عقدت معاهدة سلام وتجارة دائمة، والتي بموجبها يمكن لمواطني هذه المدينة والمقيمين والرعايا، الذين جعلوا المدينة مرتبطة بالثروة والواجبات... «..(Otto Gaedechens, 1854,p.47)

لقد كان لهذه المعاهدة أثر على انتعاش الملاحة الهامبورغية نحو البحر المتوسط، فقد ازدهرت حركة سفن هامبورغ نحو جنوب أوروبا. ففي عام 1751، كانت هناك 24 سفينة ترفع علم هامبورغ في هذا الاتجاه، مقارنة بـ 12 سفينة فقط في عام 1750 (Magnus Russel, 2012, p.786.)

لقد وعدت هامبورغ في مادة سرية من معاهدة السلام، أنها ستسلم لداي الجزائر 54 مدفعًا ومدافع هاون، و 4000 قنبلة، و6000 كرة مدفعية ومسحوق، و 50 صاريًا، وحبالا، و1000 لوح من خشب البلوط، بالإضافة إلى خدمات سنوية أخرى. في هامبورغ عرفوا العداء بين إسبانيا والجزائر الذي أصبح تقليديًا منذ فترة طويلة. لهذا السبب، أعرب بعض المسؤولين في المدينة الهانزية عن قلقهم بشأن العلاقات مع إسبانيا خلال المناقشات الأخيرة حول معاهدة السلام مع الجزائر. (Von Annemarie Schmidt - Cords , 2001)، وقد بلغت تكلفة هذه البضائع 64824. .(Otto Gaedechens , 1847, p. 54)

وقد تم تعيين سفينتين مصفحتين لحمل هذه العناصر هما: سفينة "النفل" (Kleeblatt)، بقيادة القبطان ستاتس (Staats) ذات 14 مدفعًا على متنها من 24 إلى 28 رجلاً ، وسفينة "أوروبا" (Europa) بقيادة ديفيد روبرت (David Rowert)، ذات 20 مدفعًا و 32 رجلاً. وهناك سفينة ثالثة تحمل على متنها: 1700 قطعة من القنابل، و 500 حافة (fohrenen) و500 لوح من خشب البلوط، و50 صاري، بسبب أبعادها الكبيرة، لم تكن متوفرة هنا وكان لا بد من نقلها من ريغا (Riga). بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حاجة إلى هدايا إضافية للداي ووزيره والمسؤول الأول؛ حيث قام غوفيرتس (Gorvets) برحلة إلى فرنسا واشترى عددا من الخواتم من الماس (Demant)الثمينة ومنتجات التبغ الذهبية وما يماثلها. .(Otto Gaedechens , 1847, p. 54)

4. نص المعاهدة (1751):

لقد اعتمدت في معالجة معاهدة السلام هذه على النص المكتوب باللغة الألمانية الموجود في كتاب Martens, Supplément…, T.2.. وقد افتتح نص المعاهدة بالديباجة المختصرة التالية:» لقد تم عقد معاهدة السلام في 26 من شهر ربيع الأول من عام 1164هـ، الذي يوافق 22 فبراير 1751م، كان سلامًا دائمًا بين الديوان ومحمد باشا داي، إلى جانب أعضاء آخرين في حكومة جمهورية الجزائر ومدينة هامبورغ«.(George Martens, 1809, T.2, p. 2). تتشكل المعاهدة من اثنتين وعشرين مادة نذكرها فيما يلي:

المادة الأولى: ذكرت هذه المادة الجهتين اللتين عقدتا المعاهدة، حكومة الجزائر ومدينة هامبورغ، وركزت على أمرين أساسيين يلتزم بهما الطرفان وهما السلام وعدم العداء : »... يجب الحفاظ على سلام ثابت ودائم بطريقة ... ينبغي أن لا يشعر الطرفان المذكوران أعلاه بأدنى عداء «.أما المادة الثانية فتحدثت على الخصوص عن التجارة والجمارك والسماح لجميع سفن هامبورغ الدخول إلى موانئ الجزائر في جميع الأوقات. وحددت نسبة الحقوق الجمركية للبضائع بـ 5 %، كما هو الشأن للإنكليز والهولنديين. ثم تطرقت إلى عدم دفع أي رسوم على البضائع التي لم يتم بيعها وأراد أصحابها شحنها إلى سفنهم، وذكرت أنه لا يتم إزعاج السفن التي ترسو في الموانئ الجزائرية، وعلى الخصوص التي تحمل بعض المواد مثل الكبريت والحديد وأدوات بناء السفن والحبال وغيرها، فلا ينبغي لقادة الجزائر أن يطالبوا أصحابها بدفع الرسوم الجمركية عند إنزالها. وتحدثت المادة الثالثة عن حالة التقاء السفن الجزائرية مع السفن الهامبورغية في عرض البحر سواء كانت تجارية أم حربية، فيجب أن يكون الود بينهما. وأضافت أنه لا يتم القبض على من يكونون على متنها، ومن أي دولة كانت، كما لا يتم أخذ ممتلكاتهم والسماح لهم بالسير في طريقهم دون التعرض لهم بأي أذى (George Martens, 1809, T.2, p. 2 - 3). أما المادة الرابعة فتعرضت إلى حالة تفتيش السفن في البحر، فقد حددت إجراءات التفتيش التي تقوم بها السفن الجزائرية على سفن هامبورغ، وذلك بتحديد شخصين فقط يسمح لهما الصعود إلى السفينة إلا إذا سمح قائد السفينة بأكثر من ذلك، وبمجرد إبداء طاقم السفينة الهامبورغية جوازات السفر يعود الزورق بعد أداء مهمته، وتواصل السفينة رحلتها. ثم ذكرت أنه ابتداء من تاريخ عقد هذا السلام ولمدة خمسة عشر شهرا يجوز لسفن هامبورغ الحركة دون جوازات السفر ولا يتم التعرض لها خلال هذه المدة، وينطبق هذا الأمر كذلك على السفن الجزائرية. (George Martens, 1809, T.2, p. 4). وتعرضت المادة الخامسة إلى منع المضايقات من جانب البحارة الجزائريين تجاه سفن هامبورغ وعدم استيلائهم على ما هو موجود فيها حتى ولو كانوا أشخاصا من دول أخرى ما داموا تحت علم هامبورغ. (George Martens, 1809, T.2, p. 4 - 5). أما المادة السادسة فتطرقت إلى حالة تعرض سفن هامبورغ إلى الغرق في

سواحل الجزائر، فبينت أنه يمنع الاستيلاء على البضائع التي تحملها، كما يمنع الاستيلاء على السفن والأشخاص الموجودين على متنها. ثم أضافت أنه على الجزائريين تقديم يد المساعدة لهم . وتحدثت المادة السابعة على أن الجزائر لا تدعم أي دولة عدوة لهامبورغ بالسلاح أو بغيره. أما المادة الثامنة تحدثت عن الإجراءات التي على الجزائر القيام بها عند شراء السفن التجارية الهامبورغية غنائم في موانئ الجزائر، فمن هذه الإجراءات منح التاجر التابع لهامبورغ شهادة، وعدم منعه من مواصلة رحلته بما في ذلك الغنائم التي اشتراها. (George Martens, 1809, T.2, p. 5). وتعرضت المادة التاسعة إلى منع رعايا بلاد المغرب الأخرى كتونس وطرابس وسلا من بيع البضائع أو العبيد أو ممتلكات أخرى كانوا قد استولوا عليها من سفن هامبورغية في الجزائر.أما المادة العاشرة فتحدثت عن حالة دخول سفن من هامبورغ إلى ميناء الجزائر أو غيره من الموانئ الجزائرية الأخرى ومعها غنائم، يمكن للهامبروغيين أن يبيعوا هذه الغنائم بكل حرية، وألا يدفعوا أي ضريبة جمركية، وبإمكانهم الحصول على مؤن التي هم في حاجة إليها بالسعر المحدد. وذكرت المادة الحادية عشر عن حالة هروب بعض الأسرى المسيحيين من هامبورغ أو من أي بلد آخر إلى سفينة تابعة لهامبورغ عند وجودها بميناء الجزائر، فعلى قائد السفينة تسليمهم إلى الحاكم المذكور. وإذا هرب الأسير سرا، وتم بعد ذلك كشفه، سيلزم قباطنة السفن التابعة لهامبورغ بإيقافه والعودة إلى الجزائر لتسليمه. (George Martens, 1809, T.2, p. 6). أما المادة الثانية عشر فتعرضت إلى وضعية رعايا هامبورغ في الجزائر وحالة أسرى هذا البلد، وعرضت الإجراءات التي على البلدين القيام بها من أجل تحريرهم، فعن الرعايا ذكرت أن رعايا هامبورغ في المستقبل لا يمكن شراؤهم أو بيعهم أو جعلهم عبيدًا في إمبراطورية الجزائر، تحت أي ذريعة تكون. أما عن الأسرى فذكرت معاهدة السلام الحالية لا تربط بأي شكل من الأشكال هامبورغ بإعادة شراء عبيد أمتهم الموجودين الآن في الجزائر. ولكن إذا أرادوا القيام بذلك يمكنهم أن يفعلوا ذلك عندما يساهم أصدقاء وأقارب العبيد بشيء ما، وسيتم تنفيذه بطريقة مناسبة للسعر، سواء كان العبيد ينتمون إلى العامة، أو إلى الخاصة أو إلى الباشوية؛ فيجب تنظيم الرسوم أو الرسوم الجمركية وفقًا للاستخدام المألوف، دون زيادة. (George Martens, 1809, T.2, p. 7). وتحدثت المادة الثالثة عشر عن ميراث المتوفي لإحدى الرعايا من هامبورغ في الجزائر، فذكرت أنه لا يجوز لا للسلطة الجزائرية ولا لأي شخص آخر الاستيلاء على تركته. ثم ذكرت أن المتوفى إذا ترك وريثا، فهو الذي سيتولى أخذ التركة، وفي حالة أن الميت لم يترك وريثا فإن القنصل هو الذي يتصرف في التركة حتى يظهر ورثة المتوفى. (George Martens, 1809, T.2, p. 8 - 7). أما المادة الرابعة عشر فتحدثت عن حرية الممارسة التجارية للتجار الهامبورغيين في جميع الموانئ التابعة لحكومة الجزائر،فلا يتم إجبار التجار على شراء البضائع ضد إرادتهم؛ كما تحدثت عن حرية هؤلاء التجار في حمل البضائع على سفنهم والوجهة التي

يريدون الذهاب إليها. وورد في آخر المادة عدم إجبار القنصل أو أي رعية من هامبورغ على دفع سداد دين رعية أخرى، إلا في حالة قيام متطوع بالسداد عن المدين كضمان. المادة الخامسة عشر: تحدثت عن الجهة التي تتولى محاكمة الرعايا من هامبورغ وهم على أرض الجزائر، فإذا دخل مواطن من هامبورغ في نزاع مع تركي أو إحدى الرعايا من الجزائر، فسيتم الحكم في قضيتهم الداي والديوان. ولكن عندما ينشأ نزاع بين رعايا مدينة هامبورغ، يجب أن يكون القنصل هو الذي يتولى التحكيم. (George Martens, 1809, T.2, p. 8). وتطرقت المادة السادسة عشر إلى حالة وقوع جريمة تسبب فيها رعية تابع لهامبورغ فسيتم معاقبته بطريقة مماثلة وفقا لقوانين البلاد، ولكن إذا فر أحد من سكان هامبورغ بعدما قتل أحد السكان المحليين، فلا يجب على القنصل أو أي شخص آخر من هامبورغ تحمل المسؤولية. (George Martens, 1809, T.2, p. 8 - 9). أما عن الحقوق التي يتمتع بها قنصل هامبورغ خلال إقامته في الجزائر فذكرت المادة السابعة عشر أن تكون له كامل الحرية والسلامة في شخصه وممتلكاته واختياره من يساعده في مهامه من مترجم أو وسيط تجاري، وله الحرية في السفر بالسفينة وغيرها من الحقوق، كما أنه سيخصص له مكانا يمارس فيه عبادته وفقًا للديانة اللوثرية، وواعظ، يجب أن يتمتع جميع عبيد الديانة اللوثرية في الجزائر سواء كانوا لدى الحكومة العامة أو لدى الأفراد، بحرية حضور الخدمات في منزل القنصل، دون أن يتم منعهم. وتحدثت المادة الثامنة عشر عن استمرار السلام والصداقة بين البلدين، ثم ذكرت في حالة حدوث في المستقبل خلافات قد تؤدي إلى خرق هذه المعاهدة فقالت أن القنصل ورعايا صاحب الجلالة يسمح لهم بمغادرة الجزائر بكل حرية ولن يقف أحد في وجههم دون التعرض لهم ولممتلكاتهم، فلن يعارضهم أحد في أوقات السلم، وفي أوقات الحرب، ولايجبرون عن فعل أي شيء ولا على تأخير رحيلهم حتى لو كان من بينهم أفراد ولدوا في مملكة الجزائر. (George Martens, 1809, T.2, p.9.). أما المادة التاسعة عشر فتحدثت عن حالة وجود رعية تابع لهامبورغ أو رعية جزائرية على متن سفن دول أخرى أو معادية لهامبورغ أو للجزائر، فلا يتم إلحاق الضرر به أو بممتلكاته أو خدمه من أي جهة. وتحدثت المادة العشرون عن السلام البحري الذي يتم عند وصول سفن حربية من هامبورغ إلى ميناء الجزائر يتعين على القنصل إعلام الداي بذلك، ليأمر بإطلاق إحدى وعشرين طلقة مدفعية، ويتعين على قائد السفينة المقصودة أن يجيب على نفس الطريقة وبنفس عدد الطلقات. أما المادة الواحدة والعشرون فبينت أن قنصل هامبورغ لا ينبغي له أن يدفع أي رسوم فيما يتعلق بجميع احتياجات مائدته، وكذلك بالنسبة للأشياء المتعلقة بملابسه. (George Martens, 1809, T.2, p. 10). وفي المادة الثانية والعشرون والأخيرة تحدثت عن حالة حدوث خلاف أو أمر ما يتعارض مع المعاهدة، فبينت أن السلام بين البلدين يبقى قائما وثابتا بصفة دائمة، وإنما تتم معاقبة المتسبب في خرق هذا السلم من أي جهة كانت؛ لأن ولاءنا صادق وكلمتنا لا تنكسر. (George Martens, 1809, T.2, p. 10 - 11)

واختتمت المعاهدة بالعبارة التالية: »وبفضل من الله تعالى أبرمت معاهدة السلام الصادقة والحازمة التي نؤكدها بخاتمنا. حرر يوم السادس والعشرين من ربيع الأول عام 1164، الموافق للثاني والعشرين من فبراير 1751 «. George Martens, 1809, T.2,) (p. 11

5. دور إسبانيا في الضغط على هامبورغ لإلغاء المعاهدة:

كانت إسبانيا منزعجة من عمليات تسليم المواد الحربية السنوية للجزائريين من قبل دول شمال أوربا، عندما كانت تعقد معاهدات مع الجزائر، فقد بدأ هذا الأسلوب مع الهولنديين عام 1726 واستمر مع السويديين عام 1729 والدنماركيين عام 1746. أما في سنة 1751 فقد انضمت هامبورغ إلى هذه القائمة. وهكذا كانت إسبانيا تنظر إلى كمية المواد الحربية البحرية أنها تمثل تهديدًا لأسطولها وسواحلها. وما زالت إسبانيا حتى هذا التاريخ في حالة حرب مع الجزائر.كما أنها مازالت تحلم بتدمير هذه القوة عبر البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي لم يكن الإسبان مستعدين بأي شكل من الأشكال لبدء مفاوضات السلام معهم. فكان الأوروبيون الشماليون وهم يشاركون بقوة في النشاط التجاري في جنوب أوروبا، والسيطرة على الموانئ الأيبيرية مع تجارهم وكونهم اللاعبون المهيمنون في الشحن داخل أوروبا، قد تسبب في استياء شديد بين السياسيين الإسبان البارزين. (Ressel, 2016)

وعندما علم القنصل الإسباني في هامبورغ، جياكومو بونيسو (Giacomo Poniso)، بخبر تجهيز السفن وإرسالها إلى الجزائر،أبلغ بلاده في نهاية جويلية 1751، أن هامبورغ قد جهزت سفينتين بالذخيرة وعتاد البحرية للجزائر. .Otto Gaedechens, 1847, p) 31)وعندما تم إرسالهما، أصدر الملك الإسباني فيرناندو السادس(1746) (Fernando VI 1751 -) مرسوما ملكيا مؤرخا 19 أكتوبر 1751 الذي يحظر جميع أشكال التجارة مع الهامبورغيين، ردا على المعاهدة التي عقدتها بلادهم مع الجزائر هذا نصه: »على الرغم من أن مدينة هامبورغ تستمد مزايا كبيرة من التجارة التي تقوم بها مع إسبانيا، وأنه كان عليها لهذا السبب، أن تتجنب أي شيء يمكن أن يثير استياء الملك فيما يتعلق بها، إلا أن هذه المدينة لم تتوقف، حيث أبرمت مؤخرًا معاهدة تجارة مع إيالة الجزائر، وهم أعداء وراثيون للتاج الإسباني، والذي جعل جلالته يرى أنه من المستحسن أن يحظر في مملكته تجارة هذه المدينة والأشخاص الذين ينتمون إليها. ونتيجة لهذا القرار، لن يتم قبول أي سفينة تابعة لهامبورغ في موانئ هذه المملكة، بعد انقضاء 50 يومًا، باستثناء جميع بضائع هامبورغ، والتي ستظل في هذه المملكة بعد انقضاء ثلاثة أشهر، سيتم الاستيلاء عليها ومصادرتها؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن إرادة الملك هي أن على جميع القناصل والتجار ورعايا هامبورغ الموجودين حاليًا في مملكته، الانسحاب منها خلال نفس الفترة التي تبلغ ثلاثة أشهر، يجب تنفيذ المصادرة، والاتفاق على العقوبات ضد المخالفين. يُفهم في المجلس

تحقيقه في الجزء الذي يتوافق معه « .في سان لورنزو ريال (San Lorenzo el Real) في 19 أكتوبر 1751.(825 - Santos Gonzalez, 1996, pp.824)

وبأمر من الملك قدم القنصل الإسباني في هامبورغ بونيسو مذكرة إلى مجلس شيوخ هامبورغ في 10 نوفمبر 1751 أبلغه فيها عن انسحابه من وظيفته كقنصل في هامبورغ، وذكر فيها قرارات الملك الصادرة في المرسوم السابق، كما بين فيها بعض الأضرار التي سوف تلحق بإسبانيا تبعا لعقد المعاهدة مع الجزائر. فذكر أن الملك كان لا يعطي مصداقية للآراء التي وصلته ـن المفاوضات التي أجرتها هامبورغ لصنع السلام وإقامة تجارة مع الجزائريين، أعداء الإسبان الذين لا يمكن الوصول إلى اتفاق معهم؛ لكن الدهشة كانت أكبر عندما رأى هذا الرأي أصبح مؤكداً عندما علم أن المعاهدة قد أبرمت. وأضاف أن الملك مستاء من فتح الهامبورغيين موانئهم لأعدائه، والذي قد يسمح لهم بالتوسع أكثر في المحيط الأطلسي وزيادة نشاطهم البحري، وأن هذه المعاهدة تجعلهم يحصلون على كمية كبيرة من المواد الحربية، وبفضل ذلك سيكونون قادرين على ارتكاب جميع أنواع الأعمال العدائية (Mercure Historique et Politique, 1751, p.685). إن ما تقدمه هامبورغ للجزائريين الذين هم في حالة حرب مع إسبانيا، فتكون مدينة هامبورغ ملزمة بموجب المعاهدة بمنح الجزائريين كمية كبيرة جدًا من المدافع من جميع العيارات، وقذائف الهاون، والقنابل، والمدافع، والبارود، والصواري، والكابلات كل عام، وهذا ما يؤدي إلى تجديد ترساناتهم. من الواضح أن هذه هي الأشياء التي يحتاجها هؤلاء القراصنة تستعمل لشن الحرب مع المسيحية.(Mercure Historique et Politique, 1751, p.686)

نظرا لارتباط هامبورغ بمصالح اقتصادية كبيرة مع إسبانيا لم يكن في وسعها إلا الرضوخ للضغوط الإسبانية، لذا اضطرت إلى إرسال مبعوث عنها إلى مدريد، وفي هذا الصدد نشرت صحيفة "لاغازيت" (La Gazette) الفرنسية تقريرا وصلها من هامبورغ مؤرخا في 13 ديسمبر 1752، ذكرت فيه أنها علمت من مدريد عن وجود النائب كليفيكر (Klefeker) في قصر الاسكوريال لمقابلة الملك الإسباني فيرناندو السادس، وقد تم اللقاء في 12 نوفمبر 1752. (Gazette,1752, p.634).

وخلال هذه المفاوضات طالبت إسبانيا الإلغاء الكامل للمعاهدة مقابل إنهاء الحظر. وقامت بعض القوى الأجنبية للتوسط بين الطرفين، وعلى الخصوص ما قامت به كل من النمسا وفرنسا. تم تعليق الحظر لعدة أشهر لكن إسبانيا ظلت متمسكة بإلغاء المعاهدة وبشكل صارم. وفي هذه الأثناء أدرك الهامبرغريون أن هناك تحركات قوى بحرية أخرى، تابعة لهولندا وبريمن (Bremen) وبروسيا (Prussia)(مع ميناء إمدن (Emden) للعمل على زيادة حصتهم التجارية مع إسبانيا على حساب هامبورغ. كانت الخسائر التي من المحتمل أن تتعرض لها المدينة الآن كارثية لأن التبادلات التجارية بين هامبورغ ومملكة إسبانيا كانت قوية (Ressel, 2016)

وبناء على تلك الضغوطات، ألغت هامبورغ معاهدة السلام رسميًا مع الجزائر في مطبوعة عامة صدرت في 28 يوليو 1752. وواصلت صحيفة "لاغازيت" حديثها عن هذه الأزمة فقد ذكرت في تقرير لها من هامبورغ بتاريخ 14 أوت 1752 نشرت في نص البيان الذي أبلغه قنصل هامبورغ إلى الديوان بالجزائر المتعلق بإلغاء المعاهدة، فذكرت أن السيد فورد (Ford)، الذي سيقيم كقنصل في الجزائر، لديه أوامر بأن يعلن للديوان بعبارات صريحة، أن هامبورغ لديها الرغبة في الحفاظ على كرامة ملك إسبانيا، وعلى التجارة في دولته، وهذا مرتبط بعدم السماح لأهل هامبورغ بالاحتفاظ بمعاهدتهم مع الإيالة، فهم مضطرون للتخلي عنها، والابتعاد عن الالتزامات التي تم التعهد بها مع الإيالة. (Gazette, 1752, p.414)

وإثر إصدار هامبورغ مرسوم إلغاء المعاهدة مع الجزائر أصدرت إسبانيا مرسوما يوم 14 نوفمبر 1752 ألغت بموجبه القرار الصادر يوم 19 أكتوبر القاضي بمنع التجارة مع هامبورغ ومما جاء فيه: » بموجب مرسوم صادر في 2 جويلية من هذا العام، أبلغت المجلس بالنية الصادقة التي أظهرتها لي مدينة هامبورغ، لفعل كل ما هو ممكن، لرفع الموضوع الذي أثار استيائي التي شعرت به من جانبي بموجب قراري الصادر في 19 أكتوبر 1751... وبناءً على ذلك، وإلغاء جميع أجزاء المرسوم المذكور الصادر في 19 أكتوبر من العام الماضي، فقد أمرت بالسماح في جميع موانئي ومقاطعاتي ومناطقي بتجارة سفن هامبورغ بالسلع والمواد الغذائية للمدينة المذكورة، وأن السكان يتم استقبالهم والتعامل معهم بنفس الصراحة والمراسلات، كما كانت قبل التاريخ المذكور في 19 أكتوبر من العام الماضي. «.(Santos Gonzalez, 1996, pp.840 - 841)

أما مع الجانب الجزائري فقد أرسل مجلس شيوخ هامبورغ رسالة إلى داي الجزائر بتاريخ 21 جويلية 1752 يخبره فيها عن اضطراره إلى إلغاء المعاهدة التي أبرمتها هامبورغ مع الجزائر، مبينا فيها الدوافع والقرارات التي قامت بها بلادهم. ففي بداية الخطاب تم إخبار الداي بعواقب عقد المعاهدة على هامبورغ، والتي تسببت في إغضاب الملك الإسباني، ومن العواقب الهامة التي سلطت على هامبورغ هو حظر تجارتها مع إسبانيا، ولذا كانت ردة فعل مجلس شيوخ هامبورغ هو إرضاء الملك، وذلك بإلغاء معاهدة السلام مع الجزائر كما ورد في الفقرة التالية من الرسالة:» هذا هو السبب في أننا لا نستطيع الاستغناء عن التصريح لك، أيها السيد العظيم، أنه على الرغم من كل المزايا التي جعلنا التحالف المذكور معكم مرغوبا فيه، إلا أنه يجب علينا إلغاء معاهدة السلام التي تم توقيعها العام الماضي بين جمهورية الجزائر العاصمة وجمهوريتنا، لذلك علينا أن ننظر إليها كما لو أنها لم تصنع ولم تعقد« . ونظرًا لأن هذه الظروف لا تتطلب الإبقاء على قنصل هامبورغ في الجزائر، فقد ذكرت الرسالة بتسريحه وهو جون فورد (.Sr

John Ford) عبر خطاب أرسل إليه. وورد في آخر الرسالة عبارات الشكر للداي: »لا يمكننا التوقف عن شكرك، أيها السيد العظيم، على كل الخير الذي أظهرته لنا حتى الآن. نحن على أكمل وجه أيها السيد الأشهر والأعظم الحكيم والفاضل أكثر خدامك تواضعًا وطاعة«..(Ernst Baasch, 1897,pp. 187 - 188) أنظر الكامل للخطاب في الملحق في آخر هذا المقال.

6. الميدالية المخلدة لذكرى عقد المعاهدة:

لقد دأبت هامبورغ على إصدار ميداليات وأوسمة تخليدا لمختلف المناسبات والأحداث البارزة في تاريخ المدينة، وقد جمعها "أوتو غايديشنس" (Otto Gaedechens) في كتاب عنوانه "عملات وميداليات هامبورغ...(Hamburgische Münzen und Medaillen…)، صدر في سنة 1854. ومن بين هذه المناسبات عقدها لمعاهدة مع الجزائر. لقد أصدرت هامبورغ ميدالية بمناسبة عقد المعاهدة خلال سنة 1751، فهي مصنوعة من معدن الفضة، الوجه الأول مبين فيه مدينة هامبورغ على نهر الألب مغطى بالسفن، منار بسم الله. ومسجل تحت الرسم: Hamburgens. Pax Cum Algeris 1751.(سلام الهامبرغر مع الجزائر1751). إلى جانب ذلك صدرت نسخة أخرى للميدالية من معدن الذهب



المصدر: (Otto Gaedechens, 1847, p. 45)

وإثر إلغاء المعاهدة تلقى كبير القضاة (Prator) في الثاني عشر جانفي 1753، أمرًا من مجلس الشيوخ باستدعاء صاحب الميدالية غوديكي (Goedecke) وأمره بعدم بيع المزيد من الميداليات التي تم إصدارها على إثر السلام الذي تم عقده بين المدينة وجمهورية الجزائر وتسليم النسخ المتبقية على الفور لقسمه الإداري. بعد أيام قليلة، أفاد براتور(Prator) أن غوديكي أرسل له أربع ميداليات فضية وواحدة ذهبية من الميداليات التي تم الحصول عليها من أجل السلام مع الجزائر، بالإضافة إلى الختم، وصرح أن هذه هي كل ما لديه. (Otto Gaedechens, 1847, p. 55).

الخاتمة:

1. بروز دولة هامبورغ كقوة بحرية وتجارية منذ عهد رابطة الهانزا (Hansa) التي كانت من مؤسسيها، نظرا لموقعها الجغرافي المشرف على البحر، فأصبحت تحاكي الدول الأوربية الشمالية المجاورة لها كالسويد والنرويج، في توسيع نشاطها البحري إلى نطاق جنوب أوربا والبحر المتوسط، هذا ما جعلها تبرم معاهدة مع الجزائر في منتصف القرن 18. التي تعد المعاهدة الوحيدة التي أبرمتها الجزائر مع الألمان.

2. لقد استدعى وصول سفن هامبورغ إلى نطاق سواحل الأطلسي الغربية وإلى البحر المتوسط أن تصطدم مع السفن الجزائرية، وقد نتج عن ذلك تعرض الكثير من بحارتها إلى الأسر، سواء من البحارة الجزائريين أو بحارة شمال إفريقيا الآخرين. وهذا ما دفع هامبورغ إلى القيام بعدة مساع لحماية سفنها أو لافتداء أسراها منها مصاحبة سفن حربية للسفن التجارية، وإنشاء "صندوق العبيد" سنة 1624 لجمع الأموال.

3. بعدما أبرمت السويد معاهدة مع الجزائر سنة 1729، ثم تلتها الدانمارك في سنة 1746، سعت هامبورغ أن تقوم هي الأخرى بعقد معاهدة مع الجزائر. وقد أجرت عدة مفاوضات مع الجزائر عبر وسطاء أوربيين في الجزائر لهم علاقات حسنة مع حكام الجزائر، استمرت لحوالي عقد من الزمن 1741 - 1751)، عبر جون فورد كبير وكلاء الفدية في هامبورغ ما بين 1741 - 1744، ثم التاجر الهامبورغي جاكوب غوفرتس الذي كان يعيش في مرسيليا بفرنسا، والذي حظي بدعم القنصل الفرنسي في الجزائر بونوا لومير، وقد جرت المفاوضات ما بين 1748 - 1750، والتي انتهت بعقد المعاهدة في فيفري 1751.

4. احتوت المعاهدة على اثنتين وعشرين مادة، كما هو الشأن في كثير من معاهدات الجزائر مع الدول الأوربية الأخرى، وقد أشرف عليها من الجزائر الداي محمد باشا. احتوت على التزام البلدين بالسلام وعدم العداء، كما نصت المعاهدة على دخول سفن هامبورغ موانئ الجزائر، وحددت نسبة الحقوق الجمركية. ودعت الطرفين إلى عدم التعرض للسفن خلال إبحارها، وعدم الاستيلاء على ما تحمله من بضائع، كما إجراءات تفتيش الجزائريين لسفن هامبورغ، وتقديم الإسعاف والعون للسفن المعرضة للغرق.وتحدثت مواد أخرى عن نشاط قنصل هامبورغ في الجزائر، ومسؤوليته تجاه رعايا بلاده.

5. لم يكتب لهذه المعاهدة أن تستمر طويلا فقد بقيت لمدة 20 شهرا فقط ما بين فيفري 1751 - نوفمبر 1752، وذلك بسبب تدخل إسبانيا لانزعاجها من عمليات تسليم المواد الحربية للجزائر، كما رأت أن تسليم هذه المواد تمثل تهديدا لأسطولها وسواحلها. فعندما علم القنصل الإسباني في هامبورغ بونيسو بذلك أبلغ بلاده، فأصدر الملك فيرناندو السادس مرسوما حظر فيه جميع أشكال التجارة مع هامبورغ، اضطرت الأخيرة إلى إلغاء المعاهدة مع الجزائر، وأرسل مجلس شيوخها رسالة إلى داي الجزائر بتاريخ 21 جويلية 1752 يخبره فيها عن اضطراره إلى إلغاء المعاهدة.

التعاليق:

1. هي مدينة روسية ساحلية تقع عند مصب نهر دفينا الشمالي (Dvina septentrionale).على بعد حوالي 50كم من البحر الأبيض، و 591 كم جنوب شرق مورمانسك، و 735 كم شمال شرق سانت بطرسبرغ و 990 كم شمال موسكو. أنظر: Ville d'Arkhangelsk, Russie La capitale de l' oblast d'Arkhangelsk, Welcome to Russia, https://russiatrek.org/arkhangelsk-city.

2. وقعت حرب الخلافة النمساوية (1740 - 1748) عندما توفي شارل السادس في سنة 1740 وخلفته ابنته ماريا تريزا(Theresa)، وقد شهد عهدها أزمة حرب الوراثة النمساوية. وكانت هذا بداية حرب الوراثة النمساوية عندما شن فريدريك الثاني ملك بروسيا1740) - 1786) هجوما على سيليزيا في ديسمبر1740. ولما بدا لدى ملوك وأمراء أوربا مدى ضعف الجيش النمساوي. شكلوا تحالفا ضم كلا من بفاريا وبروسيا وفرنسا. وأعلنوا الحرب على النمسا في عام1741، وتوغلوا إلى داخل الإمبراطورية واضطرت ماريا تريزا للفرار إلى المجر. أنظر:

J. B. Chrystin, MDCCXLIII (1763), Histoire Générale des Pais - Bas Contenant la Description des XVII Provinces, Edition nouvelle, Tome Premier, Brusselle, chez la Veuve Foppens.

3.

4. أمروم (Amrum) هي إحدى الجزر الشمالية الفريزية (Northfrisian)، وتقع في بحر وادن (wadden sea). كانت في القرن الثامن عشر جزءًا من مملكة الدنمارك، وفي عام 1864 خسرت الدنمارك شليسفيغ(Schleswig) لصالح بروسيا بعد حرب قادها بسمارك. أنظر: Krause, August (1913). Die Insel Amrum Eine Landeskunde, Verlag von Strecker & Schroder, p.5.

5. كان Hark Olufs، المولود سنة 1708 في نيبل (Nebel)، بأمروم (Amrum) بحارًا. وخلال رحلة من مدينة نانت الفرنسية إلى هامبورغ في سنة 1724، استولى البحارة الجزائريون على سفينة أولوفس وأخذوه هو واثنين من أبناء عمومته كرهائن، تم بيع Olufs في سوق العبيد في الجزائر العاصمة. كان عبدًا من 1724 إلى 1727 لدى باي قسنطينة، وأصبح أمينًا لخزانة الباي. بين عامي 1728و1732، تم تعيينه قائدا للحرس. في عام 1732 أصبح آغا الديرة قائدا عاما لسلاح الفرسان المحلي. وفي عام 1735، شارك في الحرب الجزائرية التونسية. وكمكافأة له، تم إطلاق سراح Olufs في 31 أكتوبر وسمح له بالعودة إلى بلاده. في عام 1747 نشر سيرته الذاتية باللغة الدنماركية، والتي تُرجمت إلى الألمانية عام 1751. وتوفي هارك أولوفس في 13 أكتوبر 1754 في سوددورف Süddorf في أمروم..أنظر مذكرته: Hark Olufs, (1747)Fød paa Øen Amrom udi Riber - Stift i Jydland, Besynderlige Avantures, som have tildraget sig med ham Især til Constantine og paa andre Steder i Africa, For - deres Merkværdigheds skyld i Trykken udgivne, Copenhague. 5 كان البحارة في القرن السابع عشر الذين يريدون توفير مخصصات مالية من أجل عودتهم من العبودية المحتملة يضعون مبلغًا معينًا في هذا الصندوق قبل الانطلاق في كل رحلة، أي بعملة البيزو من ثمانية ريالات (pesos de ocho reales)، وهي عملة فضية مألوفة في قشتالة في ذلك الوقت. كانت تسمى في إسبانيا " peso de ocho " وكان الألمان يدعونها "قطع الثماني". لأن الفدية كانت تتم معالجتها عبر إسبانيا. أنظر: Wiese, Eigel (2009). Hamburg und die Sklavenkass, Hamburger Abendblatt, 15.12.2009,06 :18.

6. عند وفاة القنصل الإنكليزي في الجزائر إدوارد هولدن (Edward Holden,) بعد توليه مهام القنصل العام ما بين 10 فبراير و 25 نوفمبر 1739؛ أمر الداي ابراهيم باشا السيد جون فورد (Mr. John Ford) بالعمل كقنصل، وأوصى بتعيينه الدائم، لأنه كان أكثر الأشخاص كفاءة، وعمل لبعض الوقت كنائب للقنصل في وهران. ومع ذلك، فقد تم تعيين السيد أمبروز ستانيفورد (Mr. Ambrose Stanyford)

فـي المكتـب، ولكـن نظـرًا لانتشـار الطاعـون فـي الجزائـر، فقـد تأخـر بعـض الوقـت فـي ميناء ماهون (Port Mahon)، ولـم يصـل إلـى منصبـه حتـى 30 جانفي 1741. أنظـر: Playfair, (1884) The Scourge of Christendom - Annals of British relations with Algiers prior to the frensh conquest, Smith, Edler & Co., pp. 184 - 185).

7. لقد تم التوقيع علـى معاهدة السلام بمدينة الجزائـر بين فريدريك الخامس (Frédéric V) ملـك الدنمـارك والـداى ابراهيـم باشـا مـن جمهوريـة الجزائـر يـوم الأربعـاء 10 أوت 1746 بحضـور المستشـار التجـاري لودولـف هامكيـن (Ludolf Hammeken) قائـد سـرب يوريـش أدولـف دانسـكيولد سامسـو(Urich Adolf Danneskiold Samsoe) والنقيـب المـلازم جيرهـارد سـيفرز (Gerhard Sivers). وعيـن لودولـف هامكيـن قنصـلا للملكـة الدنماركيـة النرويجيـة بالجزائـر. أنظـر: Torbjorn Odegaard, (2016); Les correspondances de Ludolf Hammeken, le premier consul dano - norvégien à Alger entre 1746 et 1751, Alger, Entreprise nationale des arts graphiques.

8. ألتونـا هـي المنطقـة الغربيـة (Bezirk) لمدينـة هامبـورغ ،تقـع علـى منحـدرات فـوق الضفـة اليمنـى لنهـر الإلـب (Elbe River) سـقطت فـي أيـدي الدنماركييـن فـي عـام 1640. ومنحـت الامتيـازات التجاريـة والجمركيـة، وسـرعان مـا أصبحـت منافسًـا هائلاً لهامبـورغ. أصبحـت تحـت حكـم بروسـيا فـي عـام 1866. أنظـر: Altona district, Allemagne Encyclopaedia Britanica, , https://www.britannica.com/place/Altona - district - Germany.

9. الكونـت موريبـاس (Maurepas)، اسـمه الكامـل جـان فريديريـك فيليبـو، كونـت موريبـاس (Jean - Frédéric Phélypeaux, comte de Maurepas)، هـو سياسـي فرنسـي ولـد فـي فرسـاي فـي 9 جويايـة 1701. كان وزيـر الدولـة للبحريـة لـدى الملـك لويـس الخامـس عشـر مـن 1723 إلـى 1749، ثـم أصبـح وزيـرا للدولـة عندمـا تولـي لويـس السـادس عشـر عـام 1774 حتـى وفاتـه فـي نوفمبـر 1781.أنظـر: Jean - Frédéric Phélypeaux, comte de Maurepas secrétaire d’état français, Encyclopaedia Britanica , Dernière mise à jour: 5 juil. 2023, https://www.britannica.com/biography/Jean - Frederic - Phelypeaux - comte - de - Maurepas.

10. انحدر يعقوب غوفيرتس(Jacob Goverts) من عائلة محلية محترمة، ويبدو أنه أقام سابقًا في مرسيليا، وفي السنوات اللاحقة كان ممثلًا مفوضًا لشركة Assecuranz - Compagnie، التي تأسست عام 1772، وتوفي عن عمر يناهز 79 عامًا، في 2 يناير 1785. أنظر: Ernest Baasch, 1897, p.13 - 14

11. وولويتش (Woolwich) هي مدينة في ضواحي لندن تقع على الضفة الجنوبية لنهر التايمز. كانت ورشة لصناعة السفن البحرية في حوض وولويتش دوكيارد (Woolwich Dockyard) منذ 1512، ثم أصبحت مستودعا للأسلحة الملكية (Royal Arcenal) في 1691. أنظر:

Woolwich Londres, Royaume Uni, Encyclopaedia Britanica , , 18 février 2022, https://www.britannica.com/place/Woolwich

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

إنجيلا، معتز (2020). الرابطة الهانزية ‹‹قصة أول اتحاد تجاري في تاريخ أوربا››. أمل برلين. https://amalhamburg.de/2020/12/06/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D9%86%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A/

قاسم، مولود (2007). شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة *1830* (ج1، ط2). دار الأمة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Baasch, E. (1896). *Hamburgs Convoyschiffahrt :Ein Beitrag zur Geschichte der Schiffahrt und Schiffahrtseinrichtungen im17. Und 18.* Hahrhundert. L. Freiderichsen & Co.

Baasch, E. (1897). *Die Hansestädte und die Barbaresken. Mit einem Anhang*. Verlag von Max Brunnemann.

Bowersox, J. (2015). *1864 : L'Allemagne, le Danemark et la montée de l'État-nation*, History today. https://www.historytoday.com/1864-germany-denmark-and-rise-nation-state

Chrystin, J. B. (MDCCXLIII -1763). *Histoire Générale des Pais-Bas – Contenant la Description des XVII Provinces* (Edition nouvelle). Tome Premier. chez la Veuve Foppens.

d'Hanens, A. (1984). *Europe of the North Sea and the Baltic: The World of the Hanse*. Fonds Mercator.

Duntze, J. H. (1851). *Geschichte der freien Stadt Bremen* (Volume 4). Drud und in Commission bei Johann Georg Depfe.

Encyclopedia Britannica, Britannica. https://www.britannica.com/

Friederich, H. (2013). Moi, Johann Kühn Esclave des Barbaresques. (Traduit par Touverey, Baptiste). *Books, 39*, 58-61. https://doi.org/10.3917/books.039.0058

Gaedechens, O. C. (1854). *Hamburgische Münzen und Medaillen: Herausgegeben von einem Ausschusse des Vereins fur Hamburgische Geschichte und redigirt*. Gedruckt bei Joh. Meissner.

Gonzalez, S. M. (1996). *El Libro de las leyes del siglo XVIII, Tomo Segundo, Libros IV y V (1749-1766)*. Bulletin oficial del estado. Centro de Estudios Constitucionales.

Grammont, H. D. (1887). *Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)*. Ernest Leroux. http://www.reiseliteratur-weltweit.de/index.php/artikel/2104-1738-kuehn-aus-der-sklaverei-in-algier-losgekauft.

Irwin, W. (1931). *The Diplomatic Relations of the United States with the Barbary Powers 1776-1818*. University of North Carolina Press.

Krause, A. (1913). *Die Insel Amrum Eine Landeskunde*. Verlag von Strecker & Schroder.

Kühn, J. M. (1741). *Johann Michael Kühns merkwürdige Lebens- und Reise-Beschreibung, worinnen nicht nur Dessen Schiffahrten nach Grönland und Spitzbergen* […]. Mevius.

Kühn, J. M. (1741) *Nach 14 Jahren aus der Sklaverei losgekauft Algier*. Reiseliteratur weltweit Geschichten rund um den Clobus.

Lateef, S. Q. & Thabit, W. (2021). Trade cities of north Germany 1158-1211 Recreational search of Dissertation. *Elementary Education Online*, *20*(5), pp. 5699-5704. http://ilkogretim-online.org

Martens, G. F. (1809). *Supplement au recueil des principaux traités d'alliance, de paix, de trêve, de neutralité, de commerce, de limites, d'échange etc. conclus par les puissances de l'Europe tant entre elles qu'avec les puissances et états dans d'autres parties du monde depuis 1761 jusqu'à présent précédé de traités du XVIII^{eme} siècle*. tome II. chez Henri Dietërich.

Mercure Historique et Politique, MDCCLI (1751) Mois de Juillet 1751, *Tome CXXXI(131)*, Fredric-Henri Scheurleer. 684-689.

Odegaard, T. (2016*). Les correspondances de Ludolf Hammeken, le premier consul dano-norvégien à Alger entre 1746 et 1751***.** Entreprise nationale des arts.

Olufs, H. (1747). *Fød paa Øen Amrom udi Riber-Stift i Jydland, Besynderlige AVANTURES, som have tildraget sig med ham Især til Constantine og paa andre Steder i Africa, For deres Merkværdigheds skyld i. Trykken udgivne*.

Pelc, Von Ortwin, In Piratenhand: Hamburger in Nordafrika, Stiftung Historische Mussen Hamburg, https://shmh.de/de/hamburgwissen/journal/piraten.

Pourchasse, P. (2015). *Le paradoxe du commerce français avec le Nord, in Le commerce du Nord. Les*

échanges commerciaux entre la France et l'Europe septentrionale au XVIIIe siècle. Presse universitaire de Renne.

Plantet, E. (1889). *Correspondance. des Deys d 'Alger avec la cour de France 1579-1833, Tome second (1700-1833)*.Editions Bouslama.

Playfair, R. L. (1884). *The scourge of Christendom-Annals of British relations with Algiers prior to the frensh conquest*. Smith,Elder & Co.

Recueil des Gazettes de France (1752). Paris, Du Bureau d'Adresse, aux Galleries du Louvre vis-avis la rue Saint Thomas avec privilège du roi.

Rheinheimer, M. (2003). From Amrum to Algiers and Back: The Reintegration of a Renegade in the Eighteenth Century. *Central European History . 36/2* . Cambridge University Press. 209-233. https://doi.org/10.1163/156916103770866121

Roberts, R. A., & Redington, J. (1878). *Callendar of Home Office Parers of the Reign of George III ,1760 (25 Oct.) – 1765*. Longman & CO. And Trubner & CO. Paternoster Row.

Rochelle, R. (1844) .*Villes Anséatiques*. Firmin Didot Frères.

Ruhe, E. (1993). *Christensklaven als Beute nordafrikanischer Piraten. Das Bild des Maghreb im Europa des 16-19*. Jahrhunderts, in Europas islamische Nachbarn. (1995). *Studien zur Literatur und Geschichte des Maghreb*, Universität Würzburg. pps.159-186.

Russel, M. (2016). The peace between Hamburg and Algiers (Feb . 1751 – Nov.1752), Trajectory and effect of the first German-Algerian treaty. 25 April 2016, Arbeitskreis Militärgeschichte e.V., https://www.portal-militaergeschichte.de/node/1543#:~:text=A%20peace%2Dtreaty%20with%20Algiers,map%20of%20the%20navigable%20world.

Russel, M. (2012). *Zwischen Sklavenkassen und Türkenpässen: Nordeuropa und die Barbaresken in der frunen neuzeit*. De Gruyter. https://doi.org/10.1515/9783110288575

Schmidt-Cords, V. A. (2001). Die Stadt Hamburg gründet ein Konsulat im Algarve, Portugiesisch-Hanseatische Gesellschaft Associaçao Luso-Hanseatica. *Portugal-Post Nr, 16*.

Walf0rd, C. (1881). An outline history of the Hanseatic league, more particularly in its bearings upon english commerce, Transactions of the Royal. *Historical Society, 9*, Cambridge University Press. https://doi.org/10.2307/3677937

Wiese, E. (2009). *Hamburg und die Sklavenkass*. Hamburger Abendblatt. 15.12.2009,06 :18. https://www.abendblatt.de/hamburg/article107601915/Hamburg-und-die-Sklavenkasse.html

Romanized Arabic References: **الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:**

ʾinjīlan muʻtazin (2020). al-rābiṭatu al-hāniziyyatu qisah ʾawwali attiḥādin tajāriyyin fī tārīkhi ʾawrbā ʾamal brlyn https://amalhamburg.de/2020/12/06/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D9%86%D8%B2%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A/

qāsimun mawlūdun (2007). shakhṣiyyatu aljazāʾiri al-dawliyyatu wahaybatuhā alʻālamiyyatu qabla sanati 1830) g1 ،ṭ dāru alʾamati

ملحق: رسالة من مجلس شيوخ هامبورغ إلى داي الجزائر بشأن إلغاء المعاهدة:21 جويلية 1752

Der hamburgische Senat an den Dey von Algier 1752. Juli 21. [1])

Très-Illustre, Très-Magnifique, Sage et Vertueux Seigneur.

Il sera déjà venu à votre connoissance, Très-Magnifique Seigneur, combien a tourné à notre désavantage le traité de paix fait et conclu l'année passée entre la Régence d'Alger et notre République.

Nous ne nous en serions certainement pas imaginés les moindres suites facheuses!

Mais il en est arrivé contre toute notre attente un accident, dont nous avons le coeur vivement pénétrés de chagrin et d'inquiétude.

Ce n'est que par l'alliance nouvellement établie avec Vous, Très-Magnifique Seigneur, que nous nous sommes attirés la disgrace de Sa Majesté Catholique.

Nous ne sentons que trop son indignation par l'effet du decret, qui a été publié l'année dernière pour l'interdiction de tout notre commerce en Espagne.

Sa Majesté Catholique veut absolument, que par rentrer dans ses bonnes graces et le libre commerce espagnol nous renoncions entièrement au traité de paix ci-dessus mentionné.

Permettez-nous, Très-Magnifique Seigneur, de Vous avouer à coeur ouvert, que nous avons trop d'attention pour les bienfaits, dont ce grand Monarque et ses Augustes Prédécesseurs ont daigné honorer notre République, pour lui donner de notre part le moindre sujet de se facher contre nous.

C'est pourquoi nous ne saurions nous dispenser de Vous déclarer, Très-Magnifique Seigneur, que malgré tous les avantages, que la dite alliance avec Vous nous a fait espérer, il nous faut anéantir le traité de paix contracté l'année passée entre la République d'Alger et la notre, de sorte que nous le cassons ici en toute sa substance, et le regardons comme s'il n'avoit jamais été fait et conclu.

Comme ces circonstances ne demandent donc plus l'entretien d'un consul à Alger de la part de notre République, nous venons de décharger le Sr. John Ford de cet employ et de tout son engagement envers nous, par la lettre du congé, que nous lui avons donnée là dessus dans les formes.

Au reste nous ne laissons point de Vous remercier, Très-Magnifique Seigneur, de toute la bonne volonté, que Vous avez bien voulu nous témoigner jusqu'ici.

Nous sommes très parfaitement,

Très-Illustre, Très-Magnifique, Sage et Vertueux Seigneur

Vos très-humbles et très-obéissants serviteurs

les Bourguemaitres et Sénateurs de la République de Hambourg.

Donné sous le sceau de notre Ville le 21. Juillet 1752.

المصدر: (Ernst Baasch, 1897, pp. 187-188).

The Algiers Treaty with Hamburg, Germany, of February 1751 and the Role of Spain in its Abolition (November 1752)

Abdelkader Rabih Fkair[1]

Abstract:

This study deals with the conclusion of the Treaty of Algiers with Hamburg, Germany, early in 1751 and how it was annulled due to pressure from Spain because of its strained relations with Algiers. After some northern European countries, including Sweden and the Netherlands, had concluded peace treaties with Algiers, Hamburg also sought to conclude a peace treaty to protect its commercial interests in Southern Europe and the Mediterranean Sea, and to ensure the safety of its ships while navigating in the region. After several rounds of negotiations with Algiers that lasted over a decade, and with French mediation, Hamburg managed to conclude the treaty on February 2, 1751, after agreeing to the demands of the rulers of Algiers, which included delivering quantities of military equipment, navigation devices, and ammunition. When the shipment of war ammunition was on its way to Algiers, it provoked the anger of Spain, which capitalized on Hamburg's extensive economic activity there. Spain halted all commercial dealings with it and even expelled all Hamburg nationals residing in Spain. Given the significant economic interests in Spain, Hamburg was forced to submit to Spanish pressure and agreed to annul the treaty with Algiers in November 1752.

Keywords: Algiers, Hamburg, Treaty, Spain, The Mediterranean.

(1) Faculty of Humanities and Social Sciences - Djilali Bounaama University (Khemis Miliana -Algeria)
a.fkair@univ-dbkm.dz